



مركز مقديشو للبحوث والدراسات

التجاذبات السياسية

حول النموذج الإنتخابي



إعداد

عبد النور معلم محمد

صدى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

صدى الأسبوع

بعنوان

التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

صدى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

المحتوى:

- 4..... المقدمة
- 4..... إفتعال الأزمة
- 5..... تحالف من أجل التصعيد
- 6..... التصعيد المضاد
- 6..... المخاوف الدولية من الفشل
- 7..... إنتهاء الجلسة الأخيرة دون التصويت
- 8..... رئيس الجمهورية يحسم الخلاف ويصادق على الاتفاقية
- 8..... ردود أفعال متباينة

صلى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

المقدمة

ومع إقتراب موعد الإنتخابات العامة في البلاد يحاول أعضاء مجلس النواب الحالي الإحتفاظ على مقاعدهم بصورة أوبأخرى، كما يوجد من بينهم من يحاول عرقلة مسيرة الأنتخابات، وعملية الإنتقال السياسي برمتها عبر ممانلة المصادقة على النموذج الإنتخابي الذي تم الإتفاق عليه في منتدى القيادة الوطنية، كما يحاول الإنتقام من الرئيس ورؤساء الولايات الذين يرونهم بأنهم أستحوذوا على مسار العملية الإنتخابية القادمة بما يخدم لمصالحهم السياسي..

إفتعال الأزمة

منذ تقديم رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد مخرجات منتدى القيادة الوطني لمجلس النواب للمصادقة على إتفاقية النموذج الإنتخابي في 30 من شهر نيسان أبريل

المنصرم برزت الى السطح خلافات وتجاوزات سياسية عرقلت مصادقة البرلمان على الإتفاقية، والمشكلة تكمن هنا في أن النواب أرادوا إجراء تعديلات على بعض بنود الإتفاقية قبل التصويت عليها، وفعلا تم تعديل تلك البنود التي كانت محل الخلاف واثارت جدلا بين النواب، ومن أجل التوصل الى حل يرضى الأطراف المتجاذبة دون اللجوء الى تعديل تلك البنود التقي رئيس الجمهورية باللجنة البرلمانية المكلفة لمراجعة الإتفاقية لكن دون جدوى.

تحالف من أجل التصعيد

وسط تلك الأجواء المشحونة بالتوتر والترقب ظهر في الساحة السياسية فجأة أصوات تنادي بعدم المصادقة على تلك الاتفاقية الجائرة حسب وصفهم ما لم تتضمن أحد امرين:

صلى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

الأول: تخصيص 8 مقعد من مقاعد مجلس الشيوخ المزمع تشكيله في الإنتخابات المقبلة للعاصمة مقديشو

الأمر الثاني: الغاء تأسيس مجلس الشيوخ نهائيا، لأنه لايمكن أن يلبي رغبات الشعب الصومالي في هذه المرحلة، ويمكن أن يكون عبئا إضافيا للدولة سواء من حيث الميزانية، أو الوظيفية، ولدى البلاد من المشكلات السياسية وتنازع المؤسسات التشريعية والتنفيذية ما لأمزيد عليه بحيث يكون المجلس الأعلى (أو مجلس الشيوخ) مؤسسة تشريعية أعلى من مجلس النواب، وذاها بدور يؤثر على أداء مجلس النواب، وهناك دول كثيرة كان عند ها مثل تلك المجالس الا أنها قامت بالغائها لاحقا كما يقول بعض نواب البرلمان الفيدرالي الرافضين لتشكيل مجلس الشيوخ.

وانضم إلى جموع الرافضين لبنود الاتفاقية سياسيون سابقون وحاليون، ورؤساء

عشائر الهوية وخاصة مجلس الوحدة والإنقاذ برئاسة محمد حسن حاد، ورؤساء بعض العشائر البنادرية، وقامت مظاهرات إحتجاجية رافضة للمصادقة على الاتفاقية ومنددة بالنموذج الإنتخابي المطروح ومطالبة باعطاء مقديشوا نصيبها من مقاعد مجلس الشيوخ، وامتزجت أصوات البرلمانين المعارضين بالاتفاقية لأغراض سياسية وانتقامية بحتة بأصوات شيوخ العشائر الذين يحدوهم الأمل في الأستحواذ على مزيد من المقاعد بإسم محافظة بنادر.

وبين هؤلاء واولئك تقاطع مصالح أملتة الظروف السياسية الراهنة، وبعيدا عن ميزان الربح والخسارة والإنتصار والهزيمة، والحق والباطل فإن هذا التحالف كان من أجل التصعيد بهدق إفشال العملية الإنتخابية برمتها.

التصعيد المضاد

ولئن كان هدف التصعيد الذي قام به سيايون وبرلمانيون في مقديشو إثارة ضجة كبرى لعرقلة مسيرة الإنتخابات، فإن تصعيد مجلس الوزراء في ولاية بونت لاند في جلسته الأخيرة في مدينة جروي يوم الخميس الماضي كان أشد ضراوة وأكثر حسما وأقوى لهجة بحيث أعرب عن أسفه العميق إزاء محاولة مجلس النواب الفدرالية في إجراء تعديلات على بنود الاتفاقية، وإذا أقدم البرلمان في تعديل النموذج الإنتخابي المتفق عليه، فأن جميع الإتفاقات السابقة التي أبرمتها بونت لاند مع الحكومة الفدرالية ستنتهز فعلا، وسيتحمل مجلس النواب الفدرالي مسؤولية الإنهيار تلك.

ولأجل هذه يمكن القول بأن ولاية بونت لاند كانت واضحة إلى حد ما حيث عبرت عن رفضها التام لمحاولة البرلمان لإجراء

تعديلات على بنود الاتفاقية، وهذا التصعيد مع عوامل أخرى كان سببا في حسم التجاذبات السياسية على النحو الذي رأينا يوم أمس بعد ما تدخل رئيس الجمهورية لإنهاء الخلاف السياسي المفتعل الذي كاد أن يعصف بمسيرة العملية الإنتخابية برمتها لو تصرف الرئيس بحكم في الوقت المناسب لوضع حد لعث بعض النواب والسياسين الموترين ممن لا يحمون الوطن ولا يحمون الذمار.

المخاوف الدولية من الفشل

وبينما كانت التجاذبات السياسية في أوجها كان المجتمع الدولي يراقب الوضع عن كثب، ولم تتوقف الإتصالات مع المسؤولين في الدولة، وصل الى البلاد أثناء تلك الفترة وفود أممية عربت للمسؤولين عن قلقها البالغ بمسقبل البلاد إذا ما فشلت إجراء الغنتخابات في موعدها المقرر في آب /أغسطس المقبل، ودعت الوفود أعضاء

صدي الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

إنهاء الجلسة الأخيرة دون التصويت

إنتهت جلسة أول أمس دون أن تصوت للاتفاقية، وكان البرلمان الفيدرالي مستعداً للتصويت على التعديلات التي اقترحتها اللجنة المكلفة للنظر إلى بنود الاتفاقية، وهذه اللجنة المكونة من 27 عضواً من أعضاء مجلس النواب الفيدرالي لم تحاول إنقاذ الموقف، بل قامت بالتسويق والمماطلة، ومما يدل على تواطئها أنها صرحت أكثر من مرة لوسائل الإعلام المحلية بأهمية التعديلات التي أدرجها في بنود الاتفاقية، وكانت درجة التنسيق بين السياسيين المعارضين وبين بعض أعضاء البرلمان عالية.

وكيفما كان الأمر فإن إعلان رئيس البرلمان محمد شيخ عثمان جوارى أمس عن إنهاء جلسة البرلمان دون التصويت على الاتفاقية وتأجيلها ريثما ينتهي إجتماع القيادة الوطنية كان قراراً صائباً بغض النظر عن

مجلس النواب المصادقة على إتفاقية النموذج الإنتخابي التي تم التوصل إليها في مؤتمر منتد القيادة الوطني في 12 من نيسان/أبريل المنصرم دون إجراء أي تعديل على بنودها.

كما ألمح الإتحاد الأوروبي عن إمكانية قطع علاقاته مع البلاد إذالم تجرى الإنتخابات بموعدها المقرر، وتأتي هذه التلميحات تأتي في حين قلص الإتحاد الأوروبي 20% بالمائة من رواتب قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال "الأميصوم".

ولم يعير أعضاء مجلس النواب بتلك المخاوف أي إهتمام حيث واصل في مداولاته أمس النقاش حول التعديلات المقترحة على تلك الإتفاقية للتصويت عليها ودون إبداء أي نظر لما يترتب على تلك الإجراء.

صلى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

مواقف الشخصية لرئيس البرلمان، وقد حامت حوله شكوك في الآونة الأخيرة خاصة في يتعلق بالنموذج الإنتخابي الذي يعطي لرؤساء لولايات دورا هاما في الإنتخابات المقبلة مما يعرض لمستقبله ومستقبل كثير من أعضاء مجلس النواب الحالي لخطر ماحق، ويرى بعض المحللين أن رئيس البرلمان إستاء من الكيفية التي أدير بها منتديات التشاور الوطني السابق، وكان يوافق قراراته ومخرجاته على مضض رغم توقيعه عليها، فالرجل مع كل ما قيل ويقال عنه وعن أطماعه السياسية وعدم رضاه عن مجريات الأحداث إلا أن تصرفه الأخير حول تأجيل التصويت على اتفاقية النموذج الإنتخابي أثبت جدارته في إدارة الأزمات السياسية.

رئيس الجمهورية يحسم الخلاف ويصادق على الاتفاقية

بعد فشل البرلمان في التوصل الى حل حول التجاذبات السياسية، واستغرق في تفاصيل أخرى غير مجدية مثل مسألة مجلس الشيوخ المحسومة سلفا وينص عليها دستور البلاد كان لزمنا على رئيس البلاد إنقاذ البلد من مصير مجهول في حالة ما لورفض البرلمان المصادقة على النموذج الإنتخابي، فأصدر مرسوما رئاسيا يقضى المصادقة على النموذج الإنتخابي، وهذه الخطوة الجريئة والمسؤلة من الرئيس وإن جاءت في وقت متأخر الا أنها حسمت الخلاف وانحازت للمصلحة العليا للبلاد كما كان من شأنها طمأنة سكان العاصمة حيث ذكر الرئيس في المرسوم ضرورة تشكيل مجلس الشيوخ على أن يضمن مشاركة جميع الأقاليم بما فيها محافظة

صدى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

بنادر، كما أشار الى ضرورة حل الشكاوى المتعلقة في منتدى القيادة الوطني المقبل.

ردود أفعال متباينة

أثار قرار رئيس الجمهورية ردوة أفعال متباينة، حيث رحب جماهير عريضة من الشعب الصومالي الذي كان ولا يزال يعاني من الخلافات والتجاذبات السياسية.

ولا يستطيع أن يتحمل لمزايدات سياسية يدفع فاتورتها الباهظة من مكتسباته ومقدراته التي بناها بعد جهد جهيد، ويأتي التأييد الشعبي لهذه القرارات لأنها تمثل المخرج الوحيد للأزمة السياسية الراهنة، خاصة وأن الشعب كان يراقب المهزلة السياسية التي كان تجرى في أوراقه مجلس الشعب في الأسابيع القليلة الماضية، والتي كان ممثلوها مشاغبون معروفون ملّ الشعب من ممارساتهم وسياساتهم الخاطئة، كما ضاق الشعب ذرعا من

الممارسات القبلية القذرة التي ظهرت أثناء هذه الأزمة المفتعلة.

أما البرلمان فقد تابنت ردوده حسب تعدد الولاءات والانقسامات الموجودة داخل مجلس الشعب، فالمعارضون ومفتعلوا هذه الأزمة أدانوا بالقرار، ووصفوه بالخاطئ وغير دستوري كما صرح للخدمة الصومالية لهيئة لإذاعة البريطانية النائب عبد الله غودح برى وهو من النواب المعروفين بمعارضتهم للرئيس الجمهورية، لكنه أكد في تصريحه أنهم لا يملكون خيارا آخر غير إصدار بيان يوضحون فيه عدم دستورية هذا الإجراء.

من جانب آخر رحب عدد من نواب مجلس الشعب هذا القرار واصفين إياه بالإيجابي والمفيد والمنقذ للبلاد، وأن رئيس قام بواجبه تجاه الوطن، فيتحتّم على الرئيس في مثل هذه الحالات اللجوء الى استخدام صلاحيته لإنقاذ البلاد.

صدى الأسبوع- التجاذبات السياسية حول النموذج الإنتخابي

أما على الصعيد المجتمع الدولي فقد لاقى القرار ترحيباً حاراً من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالصومال السفير ميكل كتنغ حيث قال " لقد كان من الأحسن لو تمت المصادقة بطريقة أخرى إلا أن الخلاف بين أعضاء مجلس النواب أجبر

الرئيس على هذا القرار" كما رحّب الأتحاد الأفريقي ومنظمة الإيغاد، والإتحاد الأوربي بالقرار.

وعلى صعيد الدول رحب بالقرار كل من كينيا واثيوبيا والسويد وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

صدى الأسبوع

الإصدار العشرون

مركز مقديشو للبحوث والدراسات

websed: www.mogadishucenter.com

E-mail: info.mogadishucenter.com